حركة حماس وورقة المصالحة المصرية

تدرك حركة حماس محدودية نتائج القرار الذي اتخذه الرئيس عباس مضمنًا في المرسوم الرئاسي القاضي بإجراء انتخابات تشريعية رئاسية عامة في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ ، حيث من الصعوبة بمكان أن تجرى الانتخابات في قطاع غزة ، وبالتالي فقد شنت حماس هجوماً إعلاميا على الرئيس عباس ومرسوم الانتخابات بوصفه تكريساً للانقسام السياسي والجغرافي ، وفي نفس الوقت حاولت حماس تبرير عدم توقيعها على ورقة المصالحة المصرية بسقوط بعض العبارات في إطار التفاهمات السابقة واستبدالها بعبارات أخرى ، فحماس أبقت الباب مفتوحاً باحتمالية التوقيع على ورقة المصالحة المصرية مشترطة إعادة نقاشها لكي يتم إزالة التحفظات على بعض العبارات والعناوين ، وقد كانت أبرز ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية [١]

١. رفض الحركة أن تكون مرجعية اللجان المشكلة سواءً لجنة الانتخابات المركزية ، أو لجنة إعادة بناء الأجهزة الأمنية ، أو اللجنة الفصائلية الهادفة لإعادة إعمار قطاع غزة ، أو لجنة إعادة بناء م .ت .ف ، أن تكون مرجعية هذه اللجان للرئيس أبي مازن كشخص مختلف عليه ، ولا يشكل إجماعاً خاصة على خلفية موقفه القاضي بتأجيل البت في تقرير غولدستون وما أشيع من لغط عن ضغوطات إسرائيلية عليه ترمي إلى عدم التسجيل لشركة يشارك ابنه في أسهمها وهي «الشركة

(١) تحفظات حماس الثلاثة على ورقة المصالحة المصرية – اخبار العالم – بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

الوطنية للهواتف النقالة» ، إضافة إلى تهديد ليبرمان ببث شريط يؤكد تورط الرئيس في عدوان غزة.

وتأكيد حماس على أن القرارات الخاصة بتكوين اللجان يجب أن تتم على قاعدة التوافق الوطني بصورة رئيسية وخاصة فيما يتعلق باللجنة المكلفة بالإشراف على م.ت.ف. « الهيئة القيادية المؤقتة »

٢. عدم إشارة الورقة إلى المجلس التشريعي كجهة منتخبة .

٣. تشكيك الحركة بنزاهة أبو مازن بالإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية ، إضافة لإهمال الورقة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية .

واستناداً لزيادة شعبية حماس على المستوى العربي والإسلامي والدولي خاصة بعد عدوان قطاع غزة ، فإن الحركة تدرك محدودية الدور الرسمي العربي أو فيما يعرف باسم «معسكر الاعتدال» ، وعليه فإنه ليس من المستغرب أن تقدم الحركة على انتخابات بالقطاع بحيث تجري عملية انشطار محدود في بنية النظام السياسي الفلسطيني فنصبح أمام رئيسين ومجلسين تشريعيين وحكومتين خاصة في ظل انقسام العرب بين مؤيد لحماس وآخر لفتح ، وفي ظل ثقل كل من تركيا وإيران اللتين تدعمان حماس ، الأمر الذي سيعزز موقفها في المعادلة الفلسطينية استناداً إلى الاستقطاب الإقليمي[1] .

كما أن النظام الرسمي العربي لن يستطيع إلا أن يقدم الدعم المالي للرئيس أبي مازن وهو لن يقدم على خطوة عسكرية تجاه حركة حماس في غزة ، خاصة في ظل صورة العدوان الإسرائيلي التي لم تمح من ذاكرة الجمعية العربية ، ولكنه قد يلجأ إلى وسائل من الضغط الدبلوماسي و التضييق على الأنفاق التي تربط بين قطاع غزة ومصر إضافة إلى إجراءات تقيد من حرية الحركة لقادة وكوادر الحركة إلى أن تبرز

(١) ياغي، محمد :السلطة و«حماس» ودولة الحدود 'المؤقتة!!- صحيفة الأيام بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

ظروف جديدة تدفع حركة حماس لترطيب الأجواء مع مصر أي في إطار التقارب بين مصر وسوريا بعد أن حدث تقارب سوري سعودي الأمر الذي قد يساهم في تحريك الملف الفلسطيني باتجاه ترطيب أجواء علاقة حماس مع «محور الاعتدال العربي»، ولكن ليس بالضرورة أن يدفع ذلك الترطيب من الأجواء إلى إقدام الحركة على المصالحة مع حركة فتح والرئيس أبو مازن .

كما أن إسرائيل تدرك جيداً بأن الانقسام الفلسطيني يشكل مصلحة استراتيجية لها كما صنفه رئيس دولة إسرائيل شيمون بيرس ، واعتبره أحد إنجازات دولة إسرائيل بعد تأسيس الدولة عام ٤٨ ، وبعد حرب حزيران ٦٧ حيث اعتبر ان الانقسام الفلسطيني هو الإنجاز الثالث ، فهي لن تقدم على عملية عسكرية لتصفية حركة حماس من قطاع غزة حتى لو ضمنت من هو مستعد من القيادة الرسمية الفلسطينية وهذه قضية مشكوك بها ، للتعاون معها في هذا المجال حيث لن يقبل أي من القادة الفلسطينية في الضفة الغربية القدوم على ظهر دبابة إلى قطاع غزة ، الأمر الذي يعني تكريس حالة الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة والقطاع ولفترة زمنية ليست بالقصيرة .

ولكن من الواضح أن إسرائيل تريد أن تبقى حماس في غزة في وضع المحجَّم والضعيف غير القادر على الفعل من أجل تبرير العدوان المستمر على القطاع في نفس الوقت لتعميق أزماته وخاصة المعيشة الإنسانية منها والعمل على تصديرها عربياً أو دولياً .

من الواضح أن الرئيس أبا مازن ومن خلال مرسوم الانتخابات الرامي لإجرائها في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ يهدف إلى الضغط على حماس للاستجابة إلى الورقة المصرية وجهود المصالحة ، ولكن إذا حدثت الانتخابات فعلاً ، فإن السيناريو المتوقع هو أن يتم إعلان قطاع غزة منطقة متمردة وأن يتم تجفيف كافة الموارد بما في

ذلك رواتب موظفي السلطة الذين يحصلون على رواتب شهرية من حكومة الضفة الغربية برئاسة د. فياض والبالغ عددهم حوالي ٧٨ ألف موظف ، إضافة إلى كافة البرامج الإغاثية والدولية ذات العلاقة مع السلطة في الضفة الغربية ليصبح الحصار حقيقياً وجاداً ومحكماً ، مرفوقاً مع مقاطعة عربية ودولية لحركة حماس وضغوطات على الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر مصحوباً ذلك باستمرارية أعمال العدوان والتوغل العسكري الإسرائيلي بالقطاع .

لكن وبعد أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن اعتذارها عن عدم تمكنها من إجراء الانتخابات في كل من القطاع والقدس الشرقية ، أصبح من الواضح صعوبة تحقيق مرسوم الرئيس ، كما عكس ذلك تعميقاً لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ، حيث من المتوقع أن يقوم المجلس المركزي الفلسطيني باتخاذ قرار التمديد للرئيس أبو مازن بوصف المجلس المركزي صاحب الولاية من قبل م . ت.ف وأن يجري العمل على إلغاء المجلس التشريعي ، الأمر الذي رفض من قبل حركة حماس ، من حيث التشكيك في شرعية المركزي والتأكيد على أن التشريعي لا يحل إلا إذا سلم صلاحياته إلى مجلس تشريعي منتخب آخر، وبسبب عدم الرغبة في المساهمة في حالة الانقسام استقر قرار المجلس المركزي ، في اجتماعه الذي عقد في رام الله في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩ على التجديد لكل من الرئيس والمجلس التشريعي حتى حزيران/ يونيو ٢٠١٠ وهو موعد الانتخابات المقترحة وفق رؤية الورقة المصرية.

إن هذا السيناريو يعني إبقاء حماس في دائرة الحصار والاستهداف الأمر الذي سيعمق من أزمتها الاقتصادية والسياسية في ظل انسداد آفاق مشروعها السياسي ، حيث من الصعوبة في مكان جغرافي محدود ومحاصر تطبيق فكرة الإمارة الإسلامية إلا إذا تم نشر ذلك في بلدان عربية ذات مساحات جغرافية أوسع بحيث تستطيع

مد تجربة إمارة غزة بالدعم السياسي والمادي واللوجستي والمعنوي وهذا أمر مستبعد مع توجه الإدارة الأمريكية إلى تعزيز فكرة الاستقرار والتي تعنى ترسيخ أنظمة الحكم الرسمية العربية على حساب شعارات الديمقراطية والإصلاح والانتخابات والتي إذا ما طبقت ستعزز قوى الإسلام السياسي كنقيض مباشر للأنظمة الرسمية العربية القائمة في ظل ضعف التيارات التقدمية واليسارية وانحسار القوى الديمقراطية والليبرالية في الوطن العربي .

وعليه فإن حركة حماس تعيش الآن في مفترق طرق ،فإما أن تجد الوسائل للاندماج في بنية النظام الرسمي الفلسطيني وتكون أحد مكوناته الرئيسية وبالتالي يتم كسر العزلة والحصار عنها أو أن تستمر بالتمسك بمواقفها وتتحمل تبعات الحصار وربما مضايقات أخرى وهذا هو التحدي الكبير الذي تواجهه الحركة في غزة ، خاصة إذا أدركنا أنه لا بد من الوصول إلى قواسم من التفاهم المشترك بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الملف النووي الإيراني ، حيث لا ترغب الإدارة الأمريكية في فتح جبهة جديدة مع إيران في ظل اشتعال جبهتي أفغانستان والعراق ، حيث أن التفاهم مع إيران سيعنى تقليص الدور الإيراني الداعم لحركات الإسلام السياسي ومنها حماس في فلسطين.

وهناك خيار آخر يتجسد في تطويع حركة حماس كجزء من حركات الإسلام السياسي وبالتالي التعامل معها بوصفها تعبيراً عن الوسطية والإسلام المعتدل وفق النموذج التركي بما يعنى إمكانية تعاطيها مع مشاريع محددة كالدولة ذات الحدود المؤقتة أو غيرها من المقترحات والتي كان أحدها مقترح موفاز الرجل الثاني في حزب كاديما ، حيث اقترح الحوار مع حماس على قاعدة إعطائها ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية بما ينسجم مع فكرة الحدود المؤقتة ، علماً بأن حماس قد رفضت ذلك رسمياً على لسان

القيادي خليل الحية [1]، كما أنه من غير الواضح أن حماس تتكيف مع حالة الاعتدال المطلوبة دولياً حتى الآن ، الأمر الذي يبقى خيار الحصار والتحجيم هو الأبرز، حيث ما زالت حماس تشدد على مواقفها الرسمية بما في ذلك رفض اعترافها بإسرائيل .

لقد دفعت حالة الاستعصاء فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية العديد من الأقلام لإطلاق بعض العبارات باتجاه حلول إبداعية بعيدة عن مسألة الصراع على الحكم والسلطة بما أفرزته من فئوية وتشظي وصراع على النفوذ والمصالح في ظل استمرارية الاستيطان والحصار وتهويد القدس وسياسة المعازل المفروضة من قبل اسرئيل بحق الشعب والوطن الفلسطيني وكان من بين تلك المبادرات ما تقدم به أ. بسام الصالحي أمين عام حزب الشعب الفلسطيني باجتماع المجلس المركزي الذي عقد في أكتوبر / ٢٠٠٩ في رام الله من خلال الشروع في تأسيس مجلس انتقالي للدولة الفلسطينية القادمة ، وذلك كوسيلة تضع حداً للمفاوضات العبثية والتي لم تحقق نتائج على الأرض سوى المزيد من تكثيف الاستيطان وإقامة الحواجز .

كما أنها تنقل الصراع بين القوى السياسية من صراع على سلطة منقوصة السيادة ، إلى هدف النضال الفلسطيني الخاص بإقامة الدولة الفلسطينية القادمة على أراضي الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ ، على أن يقوم المجلس الانتقالي المنتخب بمطالبة العالم بالاعتراف به بوصفه قاعدة الدولة الفلسطينية بالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية [2]، كما برزت العديد من الاقتراحات منها فكرة تشكيل قيادة وطنية موحدة من أجل إعادة الاعتبار لحركة التحرر الوطني

(١) حماس ترفض خطة موفاز للدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة – موقع فلسطين ٤٨ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٨.

(٢) . مذكرة حزب الشعب الفلسطيني للمجلس المركزي المنعقد في رام الله – موقع حزب الشعب الفلسطيني www.ppp.ps بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٤

الفلسطيني بعد أن فشل مشروع السلطة ، كما يردد ذلك د. مصطفى البرغوثي ، هذا إضافة إلى أنشطة لجان المقاطعة وبرنامج حل الدولة الديمقراطية الواحدة المبنية على فلسفة المواطنة المتساوية والمتكافئة ، بدلاً من الدولتين ، حيث وصلت فكرة الدولة المستقلة إلى طريق مسدود بعد سياسة المعازل وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من البانتوستانات بالضفة والقطاع.

وعليه فقد أدت مشاركة حماس في السلطة ثم الاستفراد بها في قطاع غزة إلى إجراء تغييرات في رؤيتها وبرنامجها وتكتيكاتها وأدواتها لكي تصبح طرفاً معترفاً به في إطار البنية السياسية الفلسطينية والعربية القائمة ، وقد تم التعبير عن ذلك عبر شعارات وأفكار مثل التهدئة والهدنة طويلة الأمد ، ومحاولة إبراز الذات بوصف حماس تعبيراً عن الاتجاه الوسطي بالإسلام ، في إطار مقاومة أية مجموعات ونزعات متطرفة في الوقت الذي تحاول أن تفرض نموذجها (الإمارة) بطريقتها الخاصة .

إن المصالح التي نمت من خلال إدخال ٥٠ ألف موظف في بنية السلطة في قطاع غزة على المستويات الإدارية والأمنية بما يترتب على ذلك من تشكيل لنخب سياسية واقتصادية واجتماعية ، وفي سياق ارتباطات إقليمية ودولية تفرزها حركة الإخوان المسلمين كحركة عالمية ، أدت إلى تجذير الحركة بالقطاع بحيث لم يصبح من السهل أن تسلم الحركة بكل تلك الإنجازات والمكتسبات لحساب «المصالحة الوطنية» ، خاصة وأن لديها العديد من المبررات التي تلقى قبولاً شعبياً وتفهماً رسمياً فيما يتعلق بعدم انشدادها لفكرة المصالحة الوطنية ، من حيث انتهاء الولاية القانونية للرئيس عباس في ٩/ ١/ ٢٠٠٩ [1]، ومنها أن الانتخابات تشترط التوافق ومنها سلوك حكومة الضفة الغربية فيما يتعلق بالتنسيق الأمني وبقيادة الجنرال الأمريكي

(١) د. بحر ، أحمد نائب رئيس المجلس التشريعي : تمديد الرئاسة لنهاية ولاية المجلس التشريعي مخالف للقانون – شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨.

دايتون والمضايقات بحق قادة وكوادر وأعضاء حماس عبر الاعتقالات السياسية و إغلاق الجمعيات ومنع الصحف التابعة للحركة من العمل في الضفة.

من هنا فإنه ليس غريباً تفكير الحركة باستكمال ما قامت به في قطاع غزة وسحبه إلى الضفة الغربية ولكن ليس بالضرورة بنفس الأدوات « الحسم المسلح » ، ولكن من الواضح أن الحركة لا ترى أن هناك إمكانية للتعايش مع تيار ابو مازن ودحلان خاصة بعد أن أصبح لدى الأخير نفوذ بارز في حركة فتح على ضوء نتائج انتخابات المؤتمر السادس وهو الشخص الذي يشكل رأس حربة الخلاف الميداني والتاريخي مع حركة حماس.

إن أزمة الثقة بين الطرفين هي السبب المباشر وراء عدم انجاز ملف المصالحة والوفاق الوطني ،فكما تفكر فتح بالعودة إلى القطاع يتكرر ذات التفكير لدى قادة حركة حماس فيما يتعلق بالضفة الغربية[1] . مما يفسر التحريض الإعلامي والاستثمار السياسي الذاتي لصالح حركة حماس ضد الرئيس أبي مازن بعد قراره بتأجيل البت في تقرير غولدستون ، وعدم تحقيقه وعدم التوقيع على الورقة المصرية حتى بعد أن تمت إعادة إثارة تقرير غولدستون من جديد في اجتماع خاص واستثنائي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، حيث قرر المجلس الأخذ بتوصيات التقرير بأغلبية ٢٥ صوتاً .

(١) تصريحات عبد الرحيم ملوح« نائب الأمين العام للجبهة الشعبية » في اجتماع لجنة المصالحة والوفاق الوطني عبر الفيديو كونفرنس « غزة – رام الله » – مقر الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢